الأمم المتحدة

E

المجـلس
الاقتصـادي والاجتمـاعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/27/4(Part III)
6 March 2012
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة السابعة والعشرون
بيروت، 7-10 أيار/مايو 2012

البند 5 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا

التمويل الشامل في منطقة الإسكوا: الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية

موجـز

تتناول هذه الوثيقة التمويل الشامل في منطقة الإسكوا وتبحث في حالته الراهنة وآفاقه المستقبلية. وتتضمن تقييما لقدرة الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل في ظلّ البنى والهياكل المالية القائمة. وتنتهي الوثيقة إلى مجموعة من التوصيات بشأن ملامح السياسة العامة لتعزيز التمويل الشامل.

المحتويات

أولاً- معلومات أساسية

1-   النظم المالية الناجحة هي النظم التي تخصص الموارد بكفاءة للنهوض بالتنمية الاقتصادية، وتحسين توزيع الدخل، وتحقيق تكافؤ الفرص. أما الأنظمة المالية القاصرة، فهي الأنظمة التي تسبب خسائر في فرص النمو، وتفاقماً في الفقر وعدم المساواة. فالتمويل إذاً ضروري ليس لتحقيق النمو فحسب، بل النمو الشامل أيضاً. ويقدر الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء والبنك الدولي عدد الكبار الذين لا يحصلون على خدمات التمويل في العالم بنحو 2.7 مليار شخص[(1)]. ويعتبر فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الشاملة أن المؤسسات المالية لا تحبذ توسيع خدمات التمويل المستدامة بحيث تشمل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة[(2)]. وتأمين خدمات التمويل للجميع إنما هي وسيلة لتحقيق غاية الحد من الفقر وتحقيق أهداف أخرى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية[(3)]، وهي تساهم بذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المعنية بالحد من الفقر، وتعميم التعليم، والمساواة بين الجنسين، وبالتالي تمكين المرأة من خلال الحد من الفقر والقضاء على عدم المساواة، ونشر التعليم. وبينما تكثر الأدبيات التي تتناول دور الأنظمة المالية في تعزيز التنمية الاقتصادية، لا تتوفر مواد وافية عن التمويل الشامل الذي يسهم في تحقيق التوزيع العادل للدخل والفرص بين المنتجين والمستهلكين.

2-   فالتمويل الشامل للجميع هو قضية إنمائية، إذ يعنى بتزويد الأفراد والشركات بتمويل يضع في متناول الأسر المعيشية والمؤسسات موارد نقدية، ويسمح لها ببناء الأصول المادية، ويضمن لها سبل الحماية من المخاطر. وازداد اهتمام العالم بالتمويل الشامل في الآونة الأخيرة. فقد وضع وزراء المالية وحكام البنوك المركزية في مجموعة العشرين مبادئ التمويل الشامل الابتكاري وأقروها في حزيران/يونيو 2010[(4)]، التزاماً من بلدان المجموعة بتوسيع فرص حصول الفقراء على خدمات التمويل. ولا يقصد بذلك زيادة عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات مصرفية، بل تحرير الخدمات المالية من قيود الأسعار وغيرها من القيود. ويجب تعزيز قدرة جميع الجهات الاقتصادية، أفراداً ومؤسسات، على الحصول على القروض، والادخار، ودفع المستحقات المالية، والاستفادة من خدمات التأمين وخطط التقاعد، وتحويل الأموال.

3-   ولم تحقق النظم المالية في منطقة الإسكوا بعد مستوى التطور الذي حققته النظم المالية في مناطق أخرى من العالم، وهذا الواقع يحرم الاقتصاد الحقيقي من الآثار الإيجابية لتوفّر مصادر التمويل. كما إن أسواق رأس المال في المنطقة غير مكتملة وتفتقر إلى العمق المالي اللازم لتكوين رؤوس الأموال. والجهات الرئيسية المعنية بتوفير مصادر التمويل، أي المؤسسات المالية، غير مستعدة لتأمين مجموعة متنوعة من خدمات التمويل للأفراد والشركات، لأن هذه الخدمات مرتفعة الكلفة ومحفوفة بالمخاطر، في ظل ضعف البنى الأساسية والأطر التنظيمية في القطاع المالي. ومن العوائق التي تحول دون تحقيق العمق المالي للنظم المالية انعدام المنافسة في تأمين توفير خدمات التمويل، وضعف نظم الاستعلام عن السجلات

---

(1) Consultative Group to Assist the Poor and the World Bank Group, *Financial Access 2010: The State of Financial Inclusion Through the Crisis* (Washington D.C., World Bank, 2010).

(2) United Nations Advisors Group on Inclusive Financial Sectors, *Microcredit, Microfinance, Inclusive Finance: Building on Past Success* (New York, United Nations, 2008).

(3) United Nations Secretary-General's Special Advocate for Inclusive Finance for Development, *Annual Report to the Secretary-General 2010* (New York, United Nations, 2010).

(4) http://www.g20.utoronto.ca/2010/to-principles.html.

الائتمانية، وعدم إنفاذ حقوق الدائنين، وترهل النظم القضائية، وعدم الثقة بنُظم رهن الأصول كضمانة مقابل القروض وصعوبة تطبيقها[5].

4- وتتناول هذه الوثيقة الحالة الراهنة لخدمات التمويل الشامل في منطقة الإسكوا وآفاقه المستقبلية. ويتضمن الفصل الثاني تقييماً لقدرة الأفراد على الحصول على هذه الخدمات، في حين يتناول الفصل الثالث قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على هذه الخدمات. ويتناول الفصل الرابع البنية التحتية للقطاع المالي في المنطقة، ويقدم الفصل الخامس مجموعة من التوصيات لتعزيز إتاحة خدمات التمويل للجميع.

ثانياً- حصول الأفراد على التمويل

5- التمويل الشامل هو تمويل لصالح الفقراء، لأنه يسهم في تقليص الفوارق في مستويات الدخل وفي التخفيف من حدة الفقر في المجتمع. والتحدي الذي تواجهه آليات هذا التمويل لا يقتصر على زيادة عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات مصرفية، بل يتصل بتعزيز قدرتهم على الحصول على خدمات التمويل وبتحسين نوعية هذه الخدمات. ويهدف التمويل الشامل، بالمفهوم الأوسع، إلى تحسين تأمين خدمات التمويل للجميع بسعر معقول. ولتسليط الضوء على حالة خدمات التمويل المتوفّرة للأفراد في بلدان الإسكوا، يستعرض هذا الفصل عدداً من المؤشرات الأساسية المتصلة بالحصول على هذه الخدمات، والعوائق التي تحول دون الحصول عليها، وآليات التمويل غير المصرفي.

6- ويمكن تقييم حالة التمويل الشامل بالاستناد إلى بيانات تظهر حجم الخدمات المالية، أي عدد حسابات الإيداع وحسابات القروض، وعدد المودعين والمدينين، وعدد مراكز الحصول على هذه الخدمات (مثل فروع المصارف، والعملاء، وأجهزة الصراف الآلي). وفي حين تحفظ بلدان الإسكوا الحجم الإجمالي للإيداعات والقروض في سجلاتها المالية، لا يهتم إلا عدد قليل من البلدان بجمع مؤشرات أخرى عن خدمات التمويل. وإذا حدث ذلك، فكثيراً ما تُحسب المعلومات نفسها مرتين إذا ما كان الأفراد يملكون حسابات قروض أو إيداع في أكثر من مؤسسة مالية.

الجدول 1- مؤشرات الخدمات المالية: حسابات القروض والإيداع الفردية

	الإيداع						القروض					
	عدد الحسابات لكل 1 000 راشد		القيمة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		متوسط قيمة الحساب (النسبة المئوية من نصيب الفرد من الدخل)		عدد الحسابات لكل 1000 راشد		القيمة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		متوسط قيمة الحساب (النسبة المئوية من نصيب الفرد من الدخل)	
	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010[أ]	2009	2010	2009	2010[ب]
الأردن	814	899	-	143	-	245	161	201	-	93	-	713
الإمارات العربية المتحدة		751 1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجمهورية العربية السورية	157	191	-	44	-	354	23	73	-	30	-	632

(5) Douglas Pearce, *Policy Research Working Paper, Financial Inclusion in the Middle East and North Africa: Analysis and Roadmap Recommendations* (Washington D.C., World Bank, 2011).

الجدول 1 (تابع)

	الإيداع						القروض					
	عدد الحسابات لكل 1 000 راشد		القيمة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		متوسط قيمة الحساب (النسبة المئوية من نصيب الفرد من الدخل)		عدد الحسابات لكل 1000 راشد		القيمة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		متوسط قيمة الحساب (النسبة المئوية من نصيب الفرد من الدخل)	
	2009	2010	2009	201 0	2009	2010	2009	2010(أ)	2009	2010	2009	2010(ب)
الضفة الغربية -قطاع غزة	-	-	-	-	-	-	-	50	-	-	-	8
عمان	-	1 043	61	44	-	-	-	413	66	47	-	-
الكويت	-	-	64	52	-	-	-	-	69	52	-	
لبنان	1 310	1 372	328	338	347	333	-	520	99	93	-	242
مصر	-	439	-	-	-	-	-	85	-	-	-	-
المملكة العربية السعودية	-	-	-	-	-	-	-	47	-	-	-	8
اليمن	106	104	-	25	-	431	6	8	-	8	-	1 658
المعدل	597	828	151	108	347	341	63	175	78	54	-	544
المعدل العالمي	1 140	1 213	68	63	257	164	307	328	65	57	1 219	827
المتوسط العالمي	744	804	49	44	94	72	247	272	53	41	275	270

المصادر: Consultative Group to Assist the Poor and the World Bank Group, *Financial Access 2009: Measuring Access to Financial Services around the World* (Washington D.C., World Bank, 2009) pp. 54-56 and *Financial Access 2010: The State of Financial Inclusion Through the Crisis* (Washington D.C., World Bank, 2010) pp. 56-60.

ملاحظة: الشرطة (-) تشير إلى أن القيمة هي صفر.

(أ) عدد القروض لكل 1 000 شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمملكة العربية السعودية.

(ب) متوسط حجم القرض/نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمملكة العربية السعودية.

7- ومع أن متوسط عدد حسابات الإيداع الفردية لكل ألف شخص راشد في منطقة الإسكوا أقل من المتوسط العالمي أو أقل من الأرقام الوسطية، يلاحظ أن متوسط قيمة الإيداعات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومن نصيب الفرد من هذا الناتج، يفوق المتوسط العالمي. ومع أن عدد حسابات الإيداع في منطقة الإسكوا أقل بكثير منه في مناطق أخرى من العالم، يلاحظ أن مصادر الأموال أكثر وفرة. ويسجل لبنان أعلى النقاط حسب مؤشرات الحصول على خدمات المالية في المنطقة، في حين يسجل اليمن أدناها.

8- ومتوسط عدد حسابات القروض الفردية في المنطقة هو أدنى من المتوسط العالمي، الأمر الذي يدل على قلّة القروض التي يحصل عليها الأفراد والمؤسسات. أما متوسط قيمة حسابات القروض، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي فقريب من الأرقام العالمية، بالرغم من انخفاض القيمة الوسطى لحسابات القروض بالنسبة المئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ظل ضعف نظم الاستعلام عن السجلات الائتمانية وحماية المعلومات، تتردد المصارف كثيراً قبل منح القروض. ولكنها عند الموافقة على القروض، تحدد متوسط قيمة حسابات القروض حسب المعايير العالمية.

9- ويحول عدد من العوائق دون الحصول على مجموعة كبيرة من خدمات المالية الأساسية، كالادخار والاقتراض والضمان وتسديد المدفوعات والتحويل. وتترتب على تقديم الخدمات المالية تكاليف مرتفعة تتصل بفرض رسوم على رصيد حسابات الإيداع والقروض، ورسوم على صيانة الحساب وتسديد المستحقات، وكلفة التوثيق، وتسديد قيمة القروض الاستهلاكية والعقارية بالإضافة إلى طول المدة اللازمة لإنجاز المعاملات. ويشير البنك الدولي إلى أن القيود المفروضة على خدمات الإيداع في المنطقة أكثر منها في أي منطقة أخرى[(6)].

10- ومن العوائق الأخرى ارتفاع كلفة تحويل الأموال من بلد إلى آخر، مما يشجع الأفراد على استخدام قنوات التحويل غير الرسمية. وعلى ضوء ما تقدم، على بلدان المنطقة الراغبة في توسيع خدماتها المالية بحيث تشمل الجميع إعادة النظر في الرسوم التي تفرضها على تحويل الأموال من بلد إلى آخر.

11- وينبغي عدم حصر عملية الحصول على خدمات المالية بالقنوات التقليدية، مثل فروع المصارف أو أجهزة الصراف الآلي ذات كلفة التشغيل والصيانة المرتفعة[(7)]. فقد أدى تطور التكنولوجيا إلى استحداث قنوات أخرى لإيصال الأموال، وذلك عن طريق إبرام الاتفاقات بين المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، وإنشاء فروع متنقلة للمصارف، وتوفير خدمات مالية إلكترونية وعبر الهاتف. وأدت الابتكارات التكنولوجية إلى التغلّب على تحدي إتاحة الخدمات المصرفية لعدد أكبر من المستفيدين في عدد من مناطق العالم، من خلال التعامل مع مصارف وكيلة في البرازيل وتقديم الخدمات المصرفية عن بعد في كينيا. وفي منطقة الإسكوا، تطورت آليات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف النقال حتى باتت متاحة لشرائح واسعة من السكان. وهذه الخدمات، بالإضافة إلى الخدمات المالية عبر الوكلاء، قادرة على إحداث ثورة في عالم المال. ففي اليمن، أسفر التعاون بين شركة MTN وبنك التسليف التعاوني الزراعي، وهو أحد أهم المصارف المملوكة من الدولة، عن مبادرة من المبادرات القليلة في مجال الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال في المنطقة. أما المنتج الذي أسفرت عنه هذه المبادرة ويحمل اسم Mobile Money، فهو عبارة عن محفظة إلكترونية نقالة تسمح بحفظ أموال العميل في أحد الفروع المتعددة للبنك الذي يملك شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع. وفي العراق، يفترض أن تؤدي الشراكة الإستراتيجية بين عدد من المصارف وشركة AsiaCell إلى تأمين خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف الجوال[(8)]. وفي مصر، لا تزال معدلات الحصول على الخدمات المالية منخفضة جداً، غير أن الحصول على الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال تحسن، لأن نسبة 65 في المائة من السكان المصريين يملكون هاتفاً نقّالاً[(9)].

---

(6) Aslı Demirgüç-Kunt, Thorsten Beck, and Patrick Honohan, *Finance for All?: Policies and Pitfalls in Expanding Access* (Washington D.C., World Bank, 2008).

(7) يشكل البريد المصري مثالا على الآليات التقليدية لتوفير التمويل. فهو يخدم أكثر من 17 مليوناً من أصحاب المشاريع الصغيرة والعملاء ذوي الدخل المنخفض، وذلك عبر 700 3 فرع له في مختلف أنحاء مصر تؤمن خدمات التوفير والدفع والتحويل داخل البلد. وفي اليمن أيضاً، يفوق عدد فروع البريد اليمني عدد فروع المصارف التجارية. وهذه الفروع تتيح لنحو 000 403 عميل خدمات تحويل الأموال داخل البلد، ودفع الرواتب الحكومية ورواتب المتقاعدين ومدفوعات صندوق الرعاية الاجتماعية.

(8) Douglas Pearce, *Financial Inclusion in the Middle East and North Africa*, p. 18.

(9) Ibid., p. 17.

12- والخدمات المالية ليست حكراً على المؤسسات المصرفية. فالمؤسسات الأخرى التي تقدم القروض الصغرى هي أيضاً مصدر من مصادر التمويل الشامل، وتؤدي دوراً أساسياً في تحسين الحصول على الخدمات المالية وتأمين العمل للأسر المعيشية المنخفضة الدخل والشركات الصغرى. والقروض الصغرى هي من الوسائل التي تساعد في تأمين عمل منتج للعناصر غير الناشطة اقتصادياً من القوى العاملة، ولا سيما النساء، فتسهم في تحسين رفاه الأسرة المعيشية وصون كرامة أفرادها.

13- وفي الأعوام القليلة الماضية، ازدادت أهمية مؤسسات التمويل الأصغر التي تؤمن مجموعة كبيرة من الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض والشركات الصغرى في منطقة الإسكوا[10]، حيث ازداد عدد المستفيدين من القروض الصغرى بين عامي 2008 و2009 (الجدول 2).

الجدول 2- المستفيدون النشطون من القروض الصغرى

البلد	2006	2007	2008	2009
الأردن	77 778	110 202	139 715	161 154
البحرين	2 175	2 175	2 175	2 175
الجمهورية العربية السورية	50 611	54 620	22 660	26 118
العراق	15 234	24 597	38 084	55 266
لبنان	16 109	21 284	27 759	38 036
مصر	751 529	1 093 539	990 145	1 130 746
المملكة العربية السعودية	7 000	7 012	7 064	7 064
اليمن	33 934	34 062	34 982	41 268
المجموع	954 370	1 347 491	1 262 548	1 461 827

المصدر: Microfinance Information Exchange (MIX), Sanabel, and Consultative Group to Assist the Poor, *2009 Arab Microfinance Analysis & Benchmarking Report* (Washington D.C., MIX, 2010) pp. 2-5.

ملاحظة: الشرطة (-) تشير إلى أن القيمة هي صفر.

14- غير أن التمويل الأصغر محدود النطاق، والمستفيدون النشطون منه ليسوا إلا نسبة قليلة لا تتجاوز 0.16 في المائة من مجموع السكان الذين هم في سن العمل في العراق، و3.7 في المائة في الأردن. وتضم مصر أكبر عدد من مؤسسات التمويل الأصغر، في حين يضم اليمن والأردن النسبة العليا لحصة النساء من القروض. وتبلغ مستويات إتاحة الخدمات للفقراء أعلى نسبة لها في الأردن، وقدرها 65.6 في المائة، وأدناها في اليمن، وقدرها 0.2 في المائة. وبالرغم من ذلك، يبلغ مجموع القروض الصغرى نسبة واحد في المائة من مجموع القروض المحلية المقدمة للقطاع الخاص في عدد من بلدان الإسكوا (الجدول 3).

---

(10) أنشأ برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية عدداً من مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن. وأنشأت وكالة الآغا خان عدداً من المؤسسات المالية المتخصصة، من بينها المؤسسة المصرفية المالية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية. Douglas Pearce, *Financial Inclusion in the Middle East and North Africa*.

الجدول 3- خدمات القروض الصغرى المتاحة في عدد من بلدان الإسكوا

البلد	مؤسسات التمويل الأصغر	النسبة المئوية للنساء المستلفات	المستلفون النشطون/ السكان في سن العمل (نسبة مئوية)	عدد العملاء/ عدد الفقراء (نسبة مئوية)	حافظة الائتمانات الإجمالية[أ]/ مجموع الائتمانات[ب]
الأردن	7	84.1	3.7	65.6	0.68
الجمهورية العربية السورية	2	31.4	0.18	7.2	0.04
العراق	4	14.7	0.16	-	0.45
فلسطين	8	43.2	1.68	-	-
لبنان	3	32.8	0.84	-	0.1
مصر	14	55.7	1.69	5.8	0.24
اليمن	6	95.8	0.2	0.2	0.16

المصدر: Adapted from Douglas Pearce, *Financial Inclusion in the Middle East and North Africa: Analysis and Roadmap Recommendations, Policy Research Working Paper 5610* (Washington D.C., World Bank, 2011) p. 9.

ملاحظة: الشرطة (-) تشير إلى أن القيمة هي صفر.

(أ) حافظة الائتمانات (الصغرى) الإجمالية.

(ب) الائتمانات الخاصة المحلية التي تقدمها المصارف إلى القطاع الحقيقي.

ثالثاً- حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على مصادر التمويل

15- التمويل الشامل هو ضرورة في القطاع الخاص. ومعظم هذا القطاع في منطقة الإسكوا من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي دوراً هاماً في بناء قدرته التنافسية وفي تأمين فرص العمل. غير أن هذه الشركات تبقى في موقع ضعيف مقارنة بالشركات الأكبر حجماً، بفعل قلة الموارد المتاحة لها في الداخل، وضعف قدرتها على المنافسة للحصول على الموارد من الأسواق الدولية. كما إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تخضع لقيود مالية تحد من قدرتها على توليد فرص العمل وتحقيق النمو المستدام[(11)]. ووفقاً لمؤسسة التمويل الدولية، تواجه الشركات الصغيرة صعوبات في الحصول على تمويل طويل الأجل من المصارف بسبب الافتقار إلى ضمانات تقدمها مقابل الحصول على هذا التمويل. كما تواجه صعوبات في إثبات جدارتها الائتمانية نتيجة لعدم حيازتها سجلات ائتمانية جيدة، وقد تضطر إلى دفع علاوات مرتفعة على المخاطر ولإنجاز المعاملات بسبب ضعف السيولة المالية لديها[(12)].

16- وفي مسح للبنك الدولي أجري على الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أفادت الشركات بأن صعوبة الحصول على التمويل الكافي تشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق النمو، إذ لا تحصل إلا شركة واحدة من كل خمس شركات صغيرة ومتوسطة على قرض أو اعتماد، وبالكاد تمول القروض المصرفية نسبة 10 في المائة من نفقاتها. وأشارت دراسة مشتركة أعدها الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي إلى أن

(11) Lois Stevenson, *Private Sector and Enterprise Development: Fostering Growth in the Middle East and North Africa* (Ottawa, International Development Research Centre, 2010).

(12) International Finance Corporation (IFC), *The SME Banking Knowledge Guide* (Washington D.C., IFC, 2009).

صعوبة الحصول على التمويل الكافي وكذلك كثرة القيود البيروقراطية وقلة الموارد البشرية الماهرة، تشكل عائقا كبيراً أمام تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدان مجلس التعاون الخليجي[13].

17- ومعظم الشركات في منطقة الإسكوا هي شركات عائلية وصغيرة، تؤسس برأس مال المالكين، ثم تستمر بما تحققه من مردود. وكلما كبر حجم الشركة، توقفت قدرتها على الاستثمار والتوسع على توفر تمويل خارجي يؤمنه الوسطاء الماليون عادة، نظراً إلى عدم كفاءة أسواق رأس المال أو ضعف نشاطها. وبسبب التباين في مستويات حصول الشركات على التمويل تزداد الفوارق بينها في القدرات الإنتاجية، وتؤدي إلى نشوء حلقة مفرغة تحد من فرص نمو القطاعات ووحدات الإنتاج التي لا تملك رأس مال كاف. وهكذا، يؤدي هذا التباين بين الشركات في توفر التمويل وفي شروط الحصول عليه إلى تقويض إمكانات الشركات الصغيرة والمتوسطة والحد من فرص نموها، وتوسيع الفوارق في المجتمع. ويتحسن حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل تزيد قدرتها على توليد فرص العمل وتقليص الفجوة التي تفصلها عن الشركات الكبيرة. ولذلك، اعتمد عدد من بلدان المنطقة سياسات تمويل خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

مبادرات في وضع سياسات وبرامج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
في عدد من البلدان الأعضاء

مصر

- بدء العمل بالاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر في عام 2006؛
- صياغة قانون التمويل الأصغر لتنظيم أنشطة المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المعنية بتوفير التمويل الأصغر؛
- إدخال تعديلات على قانون التأجير التمويلي في عام 2006، أدى إلى خفض المدة اللازمة لتسجيل الشركات الناشطة في مجال التأجير التمويلي؛
- موافقة رئيس مجلس الوزراء في عام 2007 على إنشاء "صندوق الصناديق المصرية" الحكومي (مائة مليون دولار أمريكي) لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة والمشاريع الناشئة التي يتوقّع أن تحقق نمواً. وتبحث وزارتا المالية والاستثمار حالياً في القضايا القانونية والتوجيهات ذات الصلة؛
- بدء العمل في الشركة المصرية للاستعلام الإئتماني (Score-I) المعنية بتزويد مانحي القروض بمعلومات عن الجدارة الائتمانية لدى المستلفين في عام 2007. وتهدف هذه الشركة التي أسسها ويملكها 25 مصرفاً والصندوق الاجتماعي للتنمية إلى تسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل؛
- إنشاء وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2007 ضمن المعهد المصرفي المصري، بهدف تقديم المساعدة الفنية والتدريب للمصارف بشأن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم المساعدة الفنية والتدريب للشركات الصغيرة والمتوسطة بشأن سبل طلب التمويل من المصارف؛
- افتتاح بورصة النيل في عام 2007، وهي سوق داخل بورصتي القاهرة والاسكندرية مخصصة لأسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن المقرر تداول أسهم 100 شركة فيها بحلول عام 2015.

---

(13) Steffan Hertog, *Benchmarking SME policies in the GCC: a survey of challenges and opportunities* (Brussels, Eurochambres, 2010).

الأردن

- إنشاء لجنة التمويل الأصغر الأردنية في عام 2005، ومهمتها إعداد الاستراتيجية الوطنية الأردنية للتمويل الأصغر لخمس سنوات، بدأ العمل بها في عام 2008. وتؤدي هذه اللجنة دوراً إشرافياً وتنظيمياً في توسيع نشاط مؤسسات التمويل الأصغر. وأنشئت شبكة التمويل الأصغر لتقديم المساعدة الفنية لمؤسسات التمويل الأصغر والمصارف التجارية وبناء قدراتها؛
- إنشاء صندوقين لرأس المال المغامر في عام 2008، بمبادرة من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. وخُصص أحدهما لتمويل أولى مراحل تأسيس هذه المشاريع (بقيمة خمسة ملايين يورو)، والآخر لتطويرها (بقيمة 20 مليون يورو). من المقرر أن يسمح البنك المركزي الأردني بالترخيص لعدد من مكاتب الاستعلام الائتماني.

الجمهورية العربية السورية

- إصدار المرسوم التشريعي 15 لعام 2007 المعني بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية تُعنى بتقديم التمويل الأصغر وقبول الودائع وتقديم خدمات التأمين الصغير لشرائح من المجتمع، منها الفقراء؛
- التحضير لإنشاء مؤسسة لضمان مخاطر القروض وإصدار القانون الخاص بالتأجير التمويلي في عام 2008، بمبادرة من مصرف سورية المركزي وبالتعاون مع وزارة المالية وعدد من المصارف الخاصة والعامة (بمساعدة البنك الألماني للتنمية)؛
- منح التراخيص لعدد من الشركات القابضة لتمويل صناديق الأسهم من مستثمرين في القطاع الخاص؛
- إنشاء هيئة سوق رأس المال في عام 2006 وبدء العمل في سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2009.

المصدر: Adapted from Lois Stevenson, *SMEs in the Arab Region: Challenges and Opportunities: A Focus on Seven MENA Countries* presented at ESCWA conference 'Innovative Sources to Finance SMEs', Dubai, 16-17 February 2010.

18- تشكّل قاعدة بيانات البنك الدولي المتصلة بالاتجاهات العالمية في مجال الحصول على التمويل أولى المحاولات الهادفة إلى جمع إحصاءات عالمية قابلة للمقارنة حول الشركات الصغيرة والمتوسطة من المصارف المركزية والهيئات الناظمة للقطاع المالي(14). وهذه الهيئات البالغ عددها 142 هيئة لا تتضمن إلا عدداً قليلاً من منطقة الإسكوا. ومع أن معظم بلدان العالم تعرف الشركات المتوسطة والصغيرة بأنها الشركات المسجلة التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 عاملاً(15)، وهذا التعريف يختلف بين بلد وآخر وبين المصارف في منطقة الإسكوا(16). فالشركات الصغيرة والمتوسطة في السودان هي الشركات التي لا يفوق عدد العاملين فيها العشرة عاملين، أما في عمان فهي الشركات التي لا يفوق عدد العاملين فيها 99 عاملاً. والشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت هي الشركات التي تتجاوز قيمة قروضها 703 868 دولارات، مقابل 048 107 دولاراً في الجمهورية العربية السورية. أما في لبنان وعمان، فتعرف الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث حجم مبيعاتها، إذ يحدد بـ 5 ملايين دولار و561 201 5 دولاراً، على

---

(14) Consultative Group to Assist the Poor and the World Bank Group, *Financial Access 2010*.

(15) IFC, *The SME Banking Knowledge Guide*.

(16) تُصنّف الشركات المتوسطة والصغيرة أيضاً حسب حجم مبيعاتها أو مجموع أصولها. للاطلاع على تعاريف أخرى لهذه الشركات، انظر: Hertog, *Benchmarking SME policies in the GCC* for different SME definitions.

التوالي. والأردن والجمهورية العربية السورية هما البلدان الوحيدان في المنطقة اللذان يرصدان بانتظام حركة الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، والأردن هو البلد الوحيد الذي يكشف عن الحجم الإجمالي للقروض التي حصلت عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة ولم تسددها بعد. وقد بدأت المصارف اللبنانية في الآونة الأخيرة بكشف هذه المعلومات.

19- وحسب دراسة مشتركة أعدها اتحاد المصارف العربية والبنك الدولي حول توفّر مصادر التمويل من ناحية المعروض المالي، أي دراسة وجهة نظر المصارف العربية في موضوع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. تبين أن هذه المصارف تعتبر أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الأرباح، ما يسمح بتنويع المخاطر في حافظاتها المالية[17]. والتمويل الذي تقدمه المصارف الكبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة ليس بالضرورة أكبر من التمويل الذي تؤمنه المصارف الصغيرة، وهذا يدلّ على أهمية العلاقات الشخصية بين العملاء والمصارف في تأمين القروض المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الإسكوا، حيث ضعف البنية التحتية للقطاع المالي. وبدأت المصارف الحكومية تؤدي دوراً متزايد الأهمية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، في حين توفر برامج خاصة أخرى الحوافز لتسليف هذه الشركات، كالإعفاء من الاحتياطي الإلزامي، ودعم القروض، وتوفير برامج الضمان الجزئي للقروض. وعلى الرغم من هذه التطورات لا تزال نسبة القروض لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة، حسب نتائج هذه الدراسة، 6.29 في المائة من مجموع القروض (الجدول 4 والشكل 1). غير أن هذه النسبة تختلف بين بلد وآخر.

الشكل 1- قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموع القروض
(النسبة المئوية)

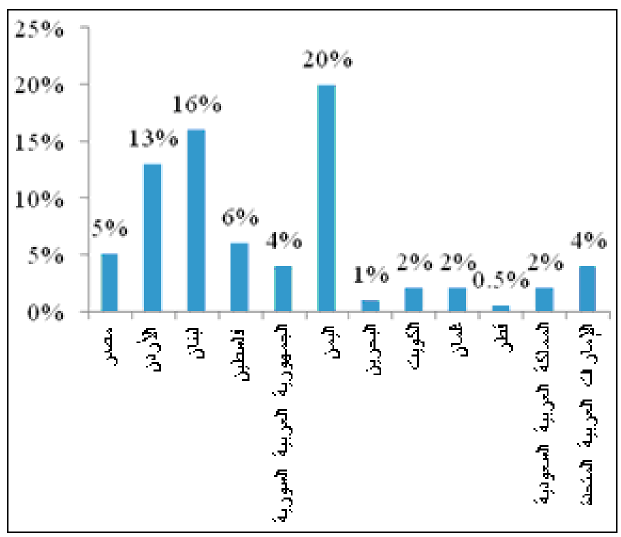

الجدول 4- قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة من مجموع القروض في بلدان الإسكوا
(النسبة المئوية)

الأردن	13
الجمهورية العربية السورية	4
فلسطين	6
لبنان	16
مصر	5
اليمن	20
المعدل في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	10.67
الإمارات العربية المتحدة	4
البحرين	1
عمان	2
قطر	0.5
الكويت	2
المملكة العربية السعودية	2
المعدل في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	1.92
المعدل	6.29

(17) Roberto Rocha, Subika Farazi, Rania Khouri, and Douglas Pearce, *The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region, Policy Research Working Paper 5607* (Washington D.C., World Bank, 2011).

المصدر: Figure and table adapted from Roberto Rocha, Subika Farazi, Rania Khouri, and Douglas Pearce, *The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region, Policy Research Working Paper 5607* (Washington D.C., World Bank, 2011) p. 20.

20- يبلغ متوسط نسبة القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة من مجموع القروض 10.67 في المائة في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، في حين لا يتجاوز هذا المتوسط 2 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من أن المصارف في هذه البلدان تسعى إلى زيادة القروض لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهذه النسبة تبدو على نقيض من النسبة التي حققتها البلدان المتقدمة، وهي 22 في المائة من مجموع القروض لديها، وكذلك النسبة التي حققتها البلدان النامية وهي 16 في المائة من مجموع القروض[18].

الجدول 5- تقديرات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، 2009

البلـد	مجموع القروض[1] (بآلاف الدولارات)	حصة السوق[2] (بالنسبة المئوية)	القروض الصناعية[أ] (بآلاف الدولارات)	قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة/ مجموع القروض[2] (بالنسبة المئوية)	قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة[ب] (بآلاف الدولارات)	الائتمانات المحلية للقطاع الخاص[3] (بآلاف الدولارات)	قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة/ الائتمانات المحلية للقطاع الخاص[ج]
الأردن	30 400 000	91	27 664 000	13	3 596 320	17 991 113	19.99
الجمهورية العربية السورية	11 500 000	90	10 350 000	4	414 000	10 954 928	3.78
فلسطين	570 500	95	541 975	6	32 519	..	..
لبنان	36 300 000	46	16 698 000	16	2 671 680	25 796 435	10.36
مصر	77 400 000	60	46 440 000	5	2 322 000	68 446 684	3.39
اليمن	1 381 363	33	455 850	20	91 170	1 943 943	4.69
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	157 551 863	†69.17	102 149 825	†10.67	9 127 688	125 133 103	†8.44
الإمارات العربية المتحدة	258 000 000	69	178 020 000	4	7 120 800	214 173 185	3.32
البحرين	63 700 000	67	42 679 000	1	426 790	16 386 610	2.60
عمان	26 100 000	71	18 531 000	2	370 620	22 595 850	1.64
قطر	69 900 000	77	53 823 000	0.5	269 115	50 596 082	0.53
الكويت	114 000 000	60	68 400 000	2	1 368 000	94 196 600	1.45
المملكة العربية السعودية	209 000 000	98	204 820 000	2	4 096 400	195 796 504	2.09
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	740 700 000	†73.67	566 273 000	†1.92	13 651 725	499 548 232	†1.94
المجموع	898 251 863	†71.42	668 422 825	†6.29	22 779 413	624 681 335	†4.90

المصادر: (1) Bankscope, available at http://www.bvdep.com/kr/BANKSCOPE.html.

(2) Roberto Rocha, Subika Farazi, Rania Khouri, and Douglas Pearce, *Policy Research Working Paper, The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region* (Washington D.C., World Bank, 2011) p. 31.

(3) World Development Indicators, available at http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.

ملاحظة: النقطتان (..) تشيران إلى عدم توفّر أية بيانات.

(أ) قروض القطاع الصناعي x حصة المصارف من السوق.

(18) Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt, and Maria Soledad Martinez Peria, *Bank Financing for SMEs around the World: Drivers, Obstacles, Business Models, and Lending Practices, Policy Research Working Paper 4785* (Washington D.C., World Bank, 2008).

(ب) قروض القطاع الصناعي x قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة/مجموع القروض.
(ج) قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة/الائتمانات المحلية للقطاع الخاص.
† أرقام وسطى.

21- وبالرغم من ندرة البيانات الجاهزة عن حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، يمكن تقدير حصة هذه الشركات من مجموع القروض المحلية التي تمنح للقطاع الخاص، بالاستناد إلى معلومات مستمدة من مجموعة مصادر (الجدول 5). ويختلف حجم التمويل المتاح لهذه الشركات بين بلد وآخر في المنطقة.

22- وتشير التقديرات إلى أن قيمة القروض التي تحصل عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة متفاوتة جداً في منطقة الإسكوا. فهي تكاد لا تتجاوز 32 مليون دولار في فلسطين، وتصل إلى 91 مليون دولار في اليمن، و7.1 ترليون دولار في الإمارات العربية المتحدة، و4.1 ترليون في المملكة العربية السعودية، و3.6 ترليون في الأردن. ويقدر مجموع حجم اقتراض الشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو 9.1 ترليون دولار في الاقتصادات الأكثر تنوعاً و13.6 ترليون في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتبلغ حصة قروض هذه الشركات من الاعتمادات المحلية للقطاع الخاص نسبة 20 في المائة في الأردن، يليه لبنان بنسبة 10.36 في المائة. أما في سائر البلدان في منطقة الإسكوا، فتكاد حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز 5 في المائة من مجموع القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص، في حين تنخفض حصة هذه الشركات إلى 0.53 في المائة في قطر. وبشكلٍ عام، تبلغ حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من القروض المحلية التي تُمنح للقطاع الخاص نسبة 8.44 في المائة بينما هي دون 2 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتدل الحصة الضئيلة للشركات الصغيرة والمتوسطة من الاقتراض في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي على هيكلية اقتصاداتها القائمة على النفط والقليلة التنوع، والتي تسيطر عليها الشركات الكبيرة التي تؤمن التمويل من مصادر غير مصرفية أو من أسواق رأس المال. ويتبين من هذه الأرقام أنه من الممكن تعزيز تنمية القطاع الخاص في الاقتصادات الأكثر تنوعاً من خلال إتاحة التمويل لعدد أكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

23- وفي ضوء التمويل المحدود للشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، أنشئت الهيئات الائتمانية وآليات الضمان لتحقيق ما تعجز عنه السوق من حيث تسهيل الحصول على التمويل. ويتضمن الجدول 6 بيانات عن بعض آليات ضمان القروض المتوفرة في المنطقة. وتختلف هذه الآليات من حيث حجم رأس مالها وملكيتها، وأصغرها مؤسسة ضمان القروض في الجمهورية العربية السورية.

الجدول 6- برامج الضمانات الجزئية للقروض

البلد	الاسم	تاريخ البدء	حقوق المساهمين (بملايين الدولارات الأمريكية)	المساهمون (بالنسبة المئوية)		
				الحكومة	المصارف	جهات أخرى
الأردن	الأردنية لضمان القروض	1994	..	60	14	26
الإمارات العربية المتحدة	صندوق خليفة	2010	..	90	10	-
الجمهورية العربية السورية	مؤسسة ضمان القروض في سورية	2010	10	94	-	6
العراق	الشركة العراقية للكفالات المصرفية	2007	12	-	100	-
فلسطين	الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض	2005	40	100	-	-
لبنان	شركة كفالات	1999	50	37.5	62.5	-
مصر	شركة ضمان مخاطر الائتمان	1991	52	-	90	10
المملكة العربية السعودية	صندوق التنمية الصناعية السعودي	2005	57	50	50	-

المصدر: Youssef Saadani, Zsofia Arvai, and Roberto Rocha, *Policy Research Working Paper, A Review of Credit Guarantee Schemes in the Middle East and North Africa Region* (Washington D.C., World Bank, 2011) p. 7.

ملاحظات: تشير الشرطة (-) إلى أن القيمة هي صفر.

النقطتان (..) تشيران إلى عدم توفّر البيانات.

24- وينفّذ أهم برنامج لضمان القروض في المملكة العربية السعودية، تليها مصر ولبنان. ففي مصر والعراق تعود ملكية برامج ضمان القروض إلى القطاع الخاص، في حين تشارك الحكومة في تمويل صناديق أخرى. وفي تقييم لفعالية خطط ضمان القروض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبين أن عدد برامج ضمانات القروض في المنطقة منخفض لكن قيمتها الوسطى كبيرة (الجدول 7). وتتركز هذه البرامج ضمن مجموعة محدودة جداً من الشركات.

25- ويعود السبب في ذلك إلى ضعف البنى التحتية للقطاع المالي وآليات الإقراض. غير أن السلامة المالية التي تتمتع بها هذه البرامج سليمة من الناحية المالية، وتمدها بالقدرة على النمو وعلى أداء دور هام في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة[19].

الجدول 7- الخدمات المتوفرة في إطار بعض برامج ضمان القروض في المنطقة، 2009

البلــد	عدد الضمانات الصادرة		الضمانات المتأخرة			متوسط قيمة الضمانات الصادرة	
	العدد	لكل مليون شخص	القيمة (بملايين الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي(أ)	النسبة المئوية من مجموع القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة	القيمة بالدولارات الأمريكية	على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(أ)
الأردن	245	41	16	0.07	1.4	37 700	10
العراق	964	33	8	0.01	..	10 000	5
فلسطين	539	128	18	0.30	33	18 000	11.4
لبنان	1 169	292	292	0.90	10	117 000	14.6
مصر(ب)	3 595	45	162	0.07	9	37 830	22
المملكة العربية السعودية	504	18	69	0.03	3.2	95 000	13
المعدل	1 169	93	94	0.23	11	52 588	13

المصدر: Adapted from Youssef Saadani, Zsofia Arvai, and Roberto Rocha, *Policy Research Working Paper, A Review of Credit Guarantee Schemes in the Middle East and North Africa Region* (Washington D.C., World Bank, 2011) p. 26.

ملاحظة: النقطتان (..) تشيران إلى عدم توفّر البيانات.

(أ) باستثناء النفط.

(ب) باستثناء القروض الصغرى.

رابعاً- تحليل تجريبي للعلاقة بين حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل وخلق فرص العمل

(19) Youssef Saadani, Zsofia Arvai, and Roberto Rocha, *Policy Research Working Paper, A Review of Credit Guarantee Schemes in the Middle East and North Africa Region* (Washington D.C., World Bank, 2011).

26- في إطار توضيح أثر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على خلق فرص العمل، جرى إعداد عينة متنوعة من 330 1 شركة من الشركات الخاصة والمسجلة في الأسواق بالاستناد إلى بيانات من مصادر مختلفة عائدة إلى الفترة من عام 2007 إلى عام 2010[20]. وتعطي الإحصاءات الوصفية صورة وافية عن البنية التحتية للقطاع المالي والمحفظة المالية والسيولة والربحية في القطاع الصناعي في منطقة الإسكوا (الجدول 8).

الجدول 8- خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع الشركات الكبيرة

المجموعة ألف: الشركات الصغيرة والمتوسطة	البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً					البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي				
المتغير	الشركات[*]	النسبة الوسطية	الانحراف المعياري	النسبة الدنيا	النسبة القصوى	الشركات[*]	النسبة الوسطية	الانحراف المعياري	النسبة الدنيا	النسبة القصوى
تركيبة الأصول										
الأصول المتداولة/مجموع الأصول	252	50.9	27.4	1.1	100.0	200	41.2	26.9	2.2	99.7
الأصول الثابتة/مجموع الأصول	252	41.4	28.8	-	98.9	199	44.8	31.6	-	97.5
هيكلية التمويل										
الخصوم المتداولة/مجموع الأصول	194	23.4	18.0	0.6	95.5	167	22.8	16.2	0.6	66.8
مجموع الدين/مجموع الأصول	174	22.7	19.3	0.1	91.2	159	28.6	23.0	1.5	99.1
حقوق المساهمين/مجموع الأصول	173	70.9	21.2	8.8	99.6	158	67.5	23.8	0.9	98.5
الدوران/السيولة										
دوران الأصول[*]	194	0.7	1.0	-	7.8	149	0.9	1.7	-	15.0
المعدل الحالي[*]	197	4.8	6.3	-	41.0	172	3.4	4.7	0.1	40.6
الربحية										
هامش الربح قبل خصم الضرائب	154	9.0	25.2	97.3-	76.1	122	5.9	30.6	98.6-	82.8
العائد على الأصول قبل خصم الضرائب	200	5.9	14.1	32.7-	69.3	164	3.1	10.0	24.1-	54.2
العائد على حقوق المساهمين قبل خصم الضرائب	160	5.7	13.6	51.1-	54.9	138	4.5	16.8	85.3-	51.3
المجموعة باء: الشركات الكبيرة	البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً					البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي				
المتغير	الشركات[*]	النسبة الوسطية	الانحراف المعياري	النسبة الدنيا	النسبة القصوى	الشركات[*]	النسبة الوسطية	الانحراف المعياري	النسبة الدنيا	النسبة القصوى
تركيبة الأصول										
الأصول المتداولة/مجموع الأصول	569	53.3	23.9	3.0	99.7	309	42.2	22.8	0.4	96.2
الأصول الثابتة/مجموع الأصول	569	44.4	24.0	0.3	97.0	309	52.6	24.8	0.3	99.6
هيكلية التمويل										
الخصوم المتداولة/مجموع الأصول	450	32.2	17.9	1.7	153.4	293	26.2	15.3	2.1	84.9
مجموع الدين/مجموع الأصول	282	34.4	23.0	0.1	98.3	281	33.7	19.6	0.1	84.9
حقوق المساهمين/مجموع الأصول	280	56.7	22.8	3.4	99.7	281	62.3	20.8	12.8	99.9
الدوران/السيولة										
دوران الأصول[*]	426	0.8	0.9	-	9.4	276	0.6	0.5	-	2.9
المعدل الحالي[*]	452	2.5	3.1	0.2	48.3	294	2.3	2.5	-	22.7
الربحية										
هامش الربح قبل خصم الضرائب	378	12.8	26.8	87.1-	268.2	257	13.8	19.4	65.4-	76.6
العائد على الأصول قبل خصم الضرائب	499	11.1	16.8	53.8-	78.1	289	7.8	8.7	14.2-	70.2

(20) Data are drawn from the Orbis Database http://www.bvdinfo.com/Products/Company-Information/International/ORBIS.aspx and Zawya http://www.zawya.com/.

العائد على حقوق المساهمين قبل خصم الضرائب	269	16.0	23.2	79.3-	109.2	261	11.1	14.0	40.7-	52.0

المصدر: البيانات مستقاة من مصادر مختلفة كما وردت في النص.

ملاحظة: تشير الشرطة (-) إلى أن القيمة هي صفر.

(*) جميع الأرقام نسب مئوية باستثناء عدد الشركات، ودوران الأصول، والمعدلات الحالية.

27- ويتبين من تركيبة الأصول في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وبلدان مجلس التعاون الخليجي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تستثمر أقلّ من الشركات الكبيرة في الأصول الثابتة. وتؤدي النفقات الرأسمالية المحدودة في الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الكبيرة إلى تراجع إمكانيات الربح والنمو. وأكّدت المقاييس المختلفة، ومنها هامش الربح قبل خصم الضرائب، والعائدات على الأصول قبل خصم الضرائب، والعائدات على حقوق المساهمين قبل خصم الضرائب هذا الاستنتاج.

28- ويتبين من تحليل تركيبة رأس المال أن الشركات الكبيرة تعتمد أكثر من الشركات الصغيرة والمتوسطة على القروض. فالشركات الكبيرة أوفر حظاً في الاستفادة من القروض التي تقدمها المصارف التجارية مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات إثبات قدرتها على وفاء الديون. وتعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الإسكوا في تمويل استثماراتها على أموال المالكين أكثر من اعتمادها على القروض. ولا شك في أن قلة الاعتماد على تمويل الدين يحد من احتمالات الإفلاس، لكنه يبين ضعفاً في قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض ويشير إلى محدودية قدرة هذه الشركات على تمويل الدين مقارنة بالشركات الكبيرة. فالإحصاءات الوصفية تبين أن القدرة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة أضعف من قدرة الشركات الكبيرة، سواء أكانت في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أم في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

29- ونسبة الأصول إلى الخصوم الحالية أعلى في الشركات الصغيرة والمتوسطة من الشركات الكبيرة. وتشير النسب الحالية المرتفعة إلى أن وضع السيولة في الشركات الصغيرة والمتوسطة أفضل من الشركات الأخرى مما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير نظراً لقدرتها المحدودة على الوصول إلى مصادر تمويل بديلة. وهكذا تبين الإحصاءات الوصفية أن الشروط المالية والتشغيلية تختلف بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.

30- ويمكن استخدام قاعدة بيانات الشركات للرد على سؤالين رئيسيين في إطار متعدد المتغيرات: (أ) هل تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قيوداً مالية؟ (الجدول 9)؛ (ب) كيف يؤثر تمويل الشركات على توليد فرص العمل؟ (الجدول 10).

الجدول 9- الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويل الدين، نماذج التأثيرات العشوائية

	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)
الشركات الصغيرة والمتوسطة(أ)	9.84- (1.564)(***)	9.935- (1.557)(***)	9.21- (1.558)(***)
عمر الشركة(ب)	0.055- (0.043)	0.051- (0.043)	0.082- (0.043)(*)
مكتب الائتمان(ج)	- -	4.05 (1.879)(**)	4.704 (1.946)(**)

السجل العام[ج]	-	4.764	5.554
	-	[***](1.837)	[***](2.056)
القروض إلى الأصول	-	-	0.167
	-	-	[**](0.077)
تركيز الأصول[د]	-	-	0.055
	-	-	(0.068)
الأصول الأجنبية[هـ]	-	-	0.13
	-	-	[*](0.072)

الجدول 9 (تابع)

	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)
خطوط الهاتف لكل 100 شخص	0.582- (0.152)(***)	0.796- (0.188)(***)	0.873- (0.196)(***)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.18- (0.099)(*)	0.187- (0.100)(*)	0.167- (0.102)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	3.544 (1.032)(***)	5.11 (1.196)(***)	5.922 (1.520)(***)
الثابت	12.927 (7.784)(*)	2.644- (9.789)	19.242- (11.645)(*)
عدد الملاحظات	1 403	1 403	1 403

ملاحظات: تشير الشرطة (-) إلى أن القيمة هي صفر.

بين الهلالين أخطاء قياسية كبيرة بحسب البلدان: (*) أقل من 1، (**) أقل من 0.5، (***) أقل من 0.1.

المتغير التابع هو معدل الدين إلى الأصول.

(أ) تكون قيمة المتغير الوهمي 1 إذا كان عدد الموظفين أقل من 250 موظفاً.
(ب) عدد سنوات وجود الشركة في نهاية عام 2010.
(ج) متغيران وهميان يشيران إلى توفر مكتب خاص للائتمان وسجل ائتماني عام.
(د) تركيز مجموع الأصول في المصارف الثلاثة الكبرى.
(هـ) نصيب المصارف الأجنبية من مجموع الأصول في القطاع الصناعي.

الجدول 10- تمويل الدين وفرص العمل، نماذج التأثيرات الوسطية

	المجموعة ألف: جميع الشركات			المجموعة باء: الشركات الصغيرة والمتوسطة			المجموعة جيم: الشركات الكبيرة		
	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)
الدين إلى الأصول(أ)	0.013 (0.003)(***)	0.013 (0.003)(***)	0.013 (0.003)(***)	0.01 (0.003)(***)	0.009 (0.003)(***)	0.008 (0.003)(***)	0.006 (0.002)(***)	0.006 (0.002)(**)	0.006 (0.002)(**)
حجم الشركة(ب)	0.47 (0.032)(***)	0.496 (0.034)(***)	0.468 (0.034)(***)	0.012 (0.048)	0.039 (0.049)	0.031 (0.049)	0.365 (0.027)(***)	0.366 (0.028)(***)	0.365 (0.028)(***)
عمر الشركة(ج)	0.022 (0.003)(***)	0.021 (0.003)(***)	0.02 (0.003)(***)	0.013 (0.005)(***)	0.013 (0.005)(***)	0.01 (0.005)(**)	0.007 (0.002)(***)	0.007 (0.002)(***)	0.008 (0.002)(***)
مكتب التسليف(د)		0.137 (0.166)	0.237 (0.178)		0.044 (0.238)	0.112 (0.254)		0.264 (0.125)(**)	0.183 (0.138)
السجل العام(د)		0.207 (0.172)	0.319 (0.216)		0.567 (0.247)(**)	0.893 (0.356)(**)		0.199 (0.132)	0.072 (0.162)
القروض إلى الأصول(هـ)			0.041 (0.009)(***)			0.008- (0.013)			0.006 (0.007)
تركيز الأصول(و)			0.022- (0.007)(***)			0.025- (0.011)(**)			0.009- (0.006)
الأصول الأجنبية(ز)			0.012 (0.008)			0.003- (0.010)			0.006 (0.006)

الجدول 10 (تابع)

	المجموعة ألف: جميع الشركات			المجموعة باء: الشركات الصغيرة والمتوسطة			المجموعة جيم: الشركات الكبيرة		
	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)
خطوط الهاتف لكل 100 شخص	0.014	0.029	0.045	0.013	0.019	0.013	0.018	0.002	0.007
	(0.009)	(0.015)(*)	(0.016)(***)	(0.016)	(0.021)	(0.023)	(0.009)(**)	(0.012)	(0.013)
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.029	0.004	0.02	0.039-	0.042-	0.048-	0.024	0.021	0.027
	(0.012)(**)	(0.014)	(0.015)	(0.017)(**)	(0.017)(**)	(0.019)(**)	(0.011)(**)	(0.011)(*)	(0.012)(**)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		0.22-	0.567-	0.079-	0.031	0.196	0.09-	0.001	0.061-
		(0.099)(**)	(0.152)(***)	(0.105)	(0.117)	(0.234)	(0.065)	(0.082)	(0.122)
الثابت	0.862-	0.355	1.578	3.913	2.195	1.094	2.505	1.711	1.958
	(0.332)(***)	(0.879)	(1.161)	(0.774)(***)	(1.044)(**)	(1.660)	(0.545)(***)	(0.738)(**)	(0.965)(**)
عدد الملاحظات	1 379	1 379	1 379	573	573	573	806	806	806

<u>ملاحظات</u>: تشير الشرطة (-) إلى أن القيمة هي صفر.

بين الهلالين أخطاء قياسية كبيرة بحسب البلدان: (*) أقل من 1، (**) أقل من 0.5، (***) أقل من 0.1.

المتغير التابع هو فرص العمل باعتباره لوغاريتم عدد الموظفين في كل شركة.

(أ) معدل دين الشركة إلى الأصول.
(ب) لوغاريتم مجموع أصول الشركة.
(ج) عدد سنوات وجود الشركة في نهاية عام 2010.
(د) متغيران وهميان يشيران إلى توفر مكتب خاص للتسليف وسجل ائتماني عام.
(هـ) نسبة الديون الصناعية إلى معدل الأصول.
(و) تركيز مجموع الأصول في المصارف الثلاثة الكبرى.
(ز) نصيب المصارف الأجنبية من مجموع الأصول في القطاع الصناعي.

31- وتصنف النتائج المستمدة من تحليل البيانات في خمس فئات رئيسية تناقش فيما يلي مع الحلول المقترحة. فالنتيجة الأولى هي أن التصريح عن الأوضاع المالية يقتصر على نسبة 10 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعدم توفر سجل للأداء يثني المصارف عن تقديم منح القروض لهذه الشركات. ومن الحلول المقترحة تشجيع الكشف عن المعلومات عن طريق تعزيز إلمام أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة بالشؤون المالية.

32- والنتيجة الثانية هي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تستفيد من تطوير البنية التحتية للقطاع المالي ومن تعزيز المنافسة في تأمين الخدمات المالية. فما يعوق منح القروض حالياً هو ضعف البنية التحتية للقطاع المالي وانحسار الخدمات في القطاع المصرفي. وباستطاعة البلدان تذليل هذه العقبات من خلال تطوير منتجات مالية جديدة تلبي احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة (كالعوملة، والتأجير، والتمويل وفقاً للشريعة الإسلامية) في موازاة إنشاء سجلات للضمانات لحماية حقوق الدائنين.

33- والنتيجة الثالثة هي أن الشركات القديمة تفوق الشركات الناشئة في القدرة على استيعاب القوى العاملة. فضمان استمرارية الشركات الصغيرة والمتوسطة لا بد منه لتنمية القطاع الخاص، ويمكن تحقيقه من خلال تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.
34- والنتيجة الرابعة هي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قلما تعتمد على تمويل الدين وكثيراً ما تعتمد على أموال المالكين. والاعتماد الكبير على أموال المالكين يعني ارتفاعاً في كلفة رأس المال ويضعف القدرة التنافسية لهذه الشركات. ويمكن تخفيف الاعتماد على أموال المالكين بوضع إستراتيجيات وطنية لتسهيل حصول هذه الشركات إلى التمويل من مصادر بديلة.

35- والنتيجة الخامسة هي أن الاعتماد على تمويل الدين بدلاً من أموال المالكين يؤدي إلى توليد فرص العمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتم وضع سيناريوهين لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص عمل فيها بناء على تعريفين واسع وضيق لهذه الشركات. ففي التعريف الواسع لهذه الشركات الذي يفترض أن تتضمن الشركة الواحدة أقل من 250 عاملاً، من المتوقع أن تؤدي زيادة 1 في المائة في نسبة الدين إلى الأصول إلى زيادة في فرص العمل بنسبة 1.01 في المائة. ويمكن على ضوء ما تقدم حساب متوسط كلفة كل فرصة عمل جديدة بمعدل 833 4 دولار من الاعتمادات. وتحتاج المنطقة وفقاً للتقديرات إلى عدد يتراوح بين 50 و75 مليون فرصة عمل جديدة في العقد المقبل لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذه الفرص يمكن تأمينها بمبلغ يتراوح بين 241.65 إلى 362.48 مليار دولار، يمنح على شكل تمويل جديد للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تأمين هذا التمويل من خلال الفائض الحالي في السيولة في القطاع المصرفي[21]. أما في حال اعتماد تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة بالشركات التي لا يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية 5 ملايين دولار، فتؤدي زيادة واحد في المائة في نسبة الدين إلى الأصول إلى زيادة فرص العمل بنسبة 1.018 في المائة. فيصبح متوسط كلفة فرص العمل الجديدة 109 161 دولارات من الاعتمادات. ويمكن إيجاد 50 مليون فرصة عمل جديدة في العقد المقبل بمبلغ 8.05 ترليون دولار تقريباً يمنح كتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفرضاً أن الديون والإيداعات زادت بنسبة 10 في المائة، يصبح مجموع الفائض المتراكم في السيولة خلال عشر سنوات 3.8 ترليون دولار. ولتأمين الفارق في التمويل، يمكن تشجيع الشركات الكبيرة على الحصول على التمويل من أسواق الديون فتترك الموارد المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

خامساً- تطوير البنية التحتية للقطاع المالي

36- يخص صانعو السياسات مسألة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير، ولا سيما أن غالبية الشركات صغيرة. وركزت السياسات الأولى على تدخل الحكومة المباشر، ودعم توفير القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الصناديق العامة للضمانات. أما التوجه الحديث فتحول عن وضع السياسات بناء على حجم الشركات، وركز على تكافؤ الفرص لجميع الشركات. وحظيت عملية تحسين البنية التحتية للقطاع المالي وتهيئة بيئة للأعمال تشجع المعاملات التجارية ضمن القطاع الخاص باهتمامٍ خاص.

---

(21) يتبين من بيانات أن الفائض في السيولة بلغ 457 مليار دولار في عام 2010، وهو أيضاً الفرق بين مجموع العائدات البالغ 1.478 ترليون دولار ومجموع القروض البالغ 1.021 ترليون دولار.

37- فالبنية التحتية المالية هي عنصر حاسم في استمرارية الشركات الصناعية وتطويرها. وتتأثر الأعمال التجارية بمستوى الفعالية في تقديم الخدمات المالية، بدءاً بتأمين الاعتمادات ونظم الدفع، إلى تغطية التأمين، والمعاشات التقاعدية، والقروض الطويلة الأجل. وإزاء عدم شفافية الشركات الصغيرة والمتوسطة وضعف البنية التحتية المالية، تشكك المصارف في المنطقة بإمكانية ضمان حماية حقوق مؤمني الاعتمادات[(22)]. وتعود ملكية معظم الشركات في المنطقة لمالك واحد، وكثيراً ما يصعب التمييز بين أصول الشركة والأصول الخاصة. وبسبب عدم إفصاح الشركات بالشكل الكافي عن وضعها المالي، وعدم إمكانية إثبات قدرة الشركة على سداد الديون، وعدم توفر سجلات رسمية بالدخل، تزداد التكاليف الثابتة التي تتحملها مؤسسات الإقراض من أجل جمع المعلومات وتقييم القرض ورصده. لهذه الأسباب، ترفع المصارف علاوة الخطر في حالة الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فتزيد كلفة الاقتراض.

38- وعلى ضوء ما تقدم، يصبح الحل الأمثل لزيادة حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية خفض تكاليف الاستدانة من خلال كشف المعلومات اللازمة. فبكشف المعلومات الكافية واستخدام الأنظمة الآلية لتقييم الأهلية لسداد الدين، تصبح معاملات الاقتراض أكثر سهولة. ويسمح إنشاء سجلات ائتمانية بتقييم أهلية المقترض للسداد، فيتمكن الدائنون من تحقيق الكفاءة في التمويل. كما يؤدي تحسين الضمانات ونظم المعلومات الائتمانية وتعزيز الجهاز القضائي إلى تمكين الشركات من إدارة أصولها، فتزداد القروض المقدمة بتكاليف أقل، ويسهل الحصول على الاعتمادات. وإذا ما ازدادت سبل حصول الشركات الصناعية على الخدمات المالية، تمكنت هذه الشركات من خلق المزيد من فرص العمل المستدامة، وتمكنت من ردم الهوة التي تفصلها عن الشركات الكبيرة في تأمين فرص العمل، واستطاعت بالتالي المساهمة في تحقيق الاحتواء الاجتماعي، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية.

39- ولا تزال البنية التحتية المالية في منطقة الإسكوا بحاجة إلى تطوير، بحيث تستطيع توفير المزيد من الاعتمادات. فالمصارف تحتاج قبل الموافقة على منح القروض للشركات المقترضة إلى التحقق من البيانات المتوفرة عن الشركة المقترضة للتأكد من جدارتها. ووسائل التحقق من البيانات، مثل المكاتب الائتمانية غير متوفرة في الأردن والسودان والعراق ولبنان واليمن. وأما بلدان مجلس التعاون الخليجي فلديها، ما عدا قطر، مكاتب ائتمانية تسجل الجدارة المالية للشركات المقترضة الحالية والمحتملة وتسمح بتبادل المعلومات الائتمانية بين مختلف المؤسسات[(23)]. وأنشأت مصر والسلطة الفلسطينية مكاتب ائتمانية في عام 2005. لكن إنشاء مكاتب ائتمانية بحد ذاته لا يعني أنها تقوم بعمل فعال. ففي الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، أنشئت شركة EMCREDIT في عام 2006 لتأمين خدمات المعلومات، لكن بياناتها كانت محصورة بالشركات التي تكشف طوعاً عن المعلومات المالية الخاصة بها، ولم تتلق الدعم الكافي من المصرف المركزي.

40- وبالإضافة إلى وكالات الاستعلام الائتماني، يمكن أن تكون الأطر المعنية برهن الأصول كضمان مقابل الحصول على قروض وسيلة أخرى للتقليل من المخاطر المعنوية ومن احتمالات العجز عن السداد، وتعزز بالتالي إمكانية الحصول على قرض من مؤسسات التمويل. غير أن معظم الشركات في المنطقة،

---

(22) Roberto Rocha, Subika Farazi, Rania Khouri, and Douglas Pearce, *The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region.*

(23) أصبح مصرف قطر المركزي اليوم على وشك إنشاء مكتب استعلام ائتماني.

سواء أكانت صغرى أم صغيرة أم متوسطة، لا تملك أصولا يمكن رهنها كضمان. وإذا ما توفّرت هذه الأصول، تبقى الهياكل القائمة غير كافية لتسهيل الحصول على التمويل من المصارف، وذلك لأن آليات رهن الأصول الثابتة كضمان ضعيفة في المنطقة. أما آليات رهن الأصول المنقولة، فهي أكثر فعالية، نظراً إلى سهولة تسجيل هذه الأصول، وبيعها بعد وضع اليد عليها، وذلك في حال تخلّف المستفيد من القرض عن السداد[24].

41- توفير السجلات العامة والائتمانية، يجب أن يترافق مع إجراءات قضائية فاعلة وإنشاء محاكم تجارية ذات كفاءة، لأن قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تمويل خارجي تتوقف على وجود بيئة مؤسسية مشجعة لتوفر السيولة وكذلك الأصول التي يمكن رهنها كضمان مقابل الحصول على قرض. وفي ظلّ سيادة القانون والقدرة على حماية حقوق الملكية وضمان تنفيذ العقود، يمكن تقديم مبالغ مالية كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تطوير مجموعة واسعة من الأدوات المالية المناسبة لمساعدة الشركات على دعم رأسمالها التشغيلي والاستثمار في الأجل الطويل. ومن هذه الأدوات رهن الأصول كضمان مقابل القروض، وكذلك بيع حسابات المدينين بأجل، والتسليف مقابل رهن أصول ثابتة كضمان، والتأجير التمويلي. وغالبا ما تفتقر الأسواق الناشئة إلى تلك الأدوات، ومنطقة الإسكوا ليست استثناء.

42- والبنية التحتية للقطاع المالي في منطقة الإسكوا ضعيفة مقارنة بالمناطق الأخرى (الجدول 11). ويقيس مؤشر الحقوق القانونية متوسط قوة حماية الحقوق القانونية في كل بلد. وتحلّ اقتصادات البلدان الأكثر تنوعا وبلدان مجلس التعاون الخليجي في ترتيب أدنى من غيرها وفقاً لهذا المؤشر. فضعف إنفاذ الحقوق القانونية يعزز الخوف من وضع يد الدائن على الأصول المرهونة كضمان، ويثني المصارف عن منح القروض. ونتيجة لذلك، يبقى التمويل المقدم للشركات ضعيفاً، فلا تتوفر الأموال لتنفيذ المشاريع ذات القيمة المضافة، التي تسهم في تحقيق التنمية والنمو، وفي توليد فرص العمل. وبحسب مؤشر عمق المعلومات الائتمانية المعني بقياس دقة هذه المعلومات، تحلّ الإسكوا في ترتيب أفضل من أوروبا الشرقية، وأدنى من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. والفارق كبير بين قدرة مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي على الحصول على معلومات ائتمانية وافية، وقدرة هذه المكاتب في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تحل هذه المكاتب من حيث كفاءتها في أولّ القائمة وفي المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية، بينما تحلّ هذه المكاتب في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في آخر القائمة، بعد جنوب آسيا. كذلك، تحل الوكالات العامة للسجلات الائتمانية في بلدان مجلس التعاون الخليجي في أعلى المراتب، بينما تحلّ هذه الوكالات في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في أدنى المراتب.

43- يتضح من التحليل أن تحسين إنفاذ الحقوق القانونية في جميع بلدان الإسكوا هو شرط أساسي لتحقيق التمويل الشامل. وما زالت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا متأخرة عن غيرها من البلدان من حيث تجميع معلومات ائتمانية وافية عن طريق الهيئات الخاصة والعامة المعنية بحفظ السجلات الائتمانية، ومن حيث الإفصاح عنها. ونتيجة لضعف البنية التحتية للقطاع المالي، يطالب مزودو خدمات المالية الحصول على كميات كبيرة من الوثائق قبل الموافقة على الطلب. وما زال التسليف يتوقف على العلاقات الشخصية

---

(24) Roberto Rocha, Subika Farazi, Rania Khouri, and Douglas Pearce, *The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region.*

بين الدائن والمستاف، الأمر الذي يحد من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على القروض، لأن معالجة التباين في المعلومات يحمل المصارف تكاليف مرتفعة. وقلة التمويل تحد من قدرة الاقتصادات على مواجهة تحديات تشغيل الشباب، والحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتحتاج الاقتصادات في منطقة الإسكوا إلى قطاع خاص أكثر حيوية وإلى شركات صغيرة ومتوسطة قوية للنهوض بهذا القطاع.

الجدول 11- مقاييس البنية التحتية للقطاع المالي

البلد	مؤشر الحقوق القانونية (صفر=ضعيف لغاية 10=قوي)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (صفر=ضعيف لغاية 6=قوي)	تغطية مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة (نسبة مئوية من السكان الكبار)	تغطية مكاتب الاستعلام الائتماني العامة (نسبة مئوية من السكان الكبار)
البحرين	4	4	35.9	-
الكويت	4	4	29.6	-
عمان	4	2	-	19.6
قطر	3	2	-	0.1
المملكة العربية السعودية	5	6	18	-
الإمارات العربية المتحدة	4	5	17.7	8.4
المعدل في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	4	3.83	16.87	4.68
العراق	3	0	-	-
الأردن	4	2	-	1.5
لبنان	3	5	-	8.7
مصر	3	6	10.3	2.9
فلسطين	0	3	-	5.6
السودان	5	0	-	-
الجمهورية العربية السورية	1	2	-	2.2
اليمن	2	2	-	0.3
المعدل في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	2.63	2.50	1.29	2.65
المعدل في الإسكوا	3.21	3.07	7.96	3.52
شرق آسيا	5.3	8.9	14.6	3.7
أوروبا الشرقية	6.8	2.4	14.1	3.5
أمريكا اللاتينية	4.4	10.6	36.2	4.6
جنوب آسيا	5.7	0.5	2	2.9
أفريقيا جنوب الصحراء	5.2	1	6.9	1.5

المصدر: http://databank.worldbank.org.

ملاحظة: الشرطة (-) تعني أن القيمة صفر.

سادساً- توصيات بشأن السياسة العامة

44- لا يمكن لخدمات المالية وحدها أن تنتشل الناس من براثن الفقر، لكن آليات التمويل للجميع تسهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية[25]. وتختزن منطقة الإسكوا كمية كبيرة من السيولة بالرغم من الأزمة المالية العالمية. غير أن الأسر والشركات تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل. ويتضمن هذا الفصل مجموعة من التوصيات بشأن السياسة العامة التي يمكن العمل بها بهدف تعزيز القدرة على الحصول على خدمات المالية ودعم الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي الحفاظ على استقرار النظام المالي وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع. وينبغي أن تؤدي الحكومات دوراً هاماً جداً في اعتماد سياسة قادرة على تمكين مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة في الاقتصاد من الحصول على التمويل.

1- وضع استراتيجية وطنية لتأمين التمويل للجميع

45- تدرك بلدان الإسكوا ضرورة تسهيل حصول الجميع على الخدمات المالية، وموضوع التمويل الشامل يستحوذ على اهتمام الحكومات بالتمويل الشامل أكثر فأكثر. غير أن هذه البلدان لم تسن بعد أية قوانين لوضع هذه القضية حيز النفاذ الفعلي. فالحكومات يجب أن تلتزم بموضوع التمويل الشامل، باعتباره جزءاً لا غنى عنه في أي برنامج لتطوير القطاع المالي. وأي استراتيجية للتمويل الشامل تتطلب تدخلات على مستوى السياسة العامة تهدف إلى تعزيز المنافسة في تقديم الخدمات المالية، ولتطوير المؤسسات والبنى التحتية للقطاع المالي، وتيسير حصول أكبر عدد ممكن من السكان على الخدمات المالية.

2- تطوير البنية التحتية للقطاع المالي

46- لم تحقق منطقة الإسكوا في تطور البنية التحتية للقطاع المالي التقدم الذي حققته مناطق أخرى من العالم. وهذه البنية التحتية هي، بحكم تعريفها، الأسس التي يجب أن ترتكز عليها النظم المالية لزيادة فرص الحصول على التمويل. وعلى الحكومات مراقبة توزيع الاعتمادات المتوفرة بين جميع المؤسسات والحرص على إتاحة المعلومات الائتمانية الموثوقة. وعلى كل وكالة استعلام ائتمانية أن توافق على تبادل المعلومات التي في حوزتها بشأن الزبائن، على أن تمتثل لقوانين حماية البيانات الخاصة. ومع أن معظم بلدان الإسكوا أنشأت مكاتب استعلام ائتمانية، ولو كانت تغطيتها محدودة، فعليها أن تبذل مزيداً من الجهود لوضع أطر لرهن الأصول الثابتة والمنقولة كضمان مقابل الحصول على القروض. ولا بد أيضا من سن التشريعات لاعتماد تقنيات حديثة للتمويل، مثل التأجير التمويلي وبيع حسابات المدينين بأجل، بالإضافة إلى تعزيز حماية حقوق الدائنين، واتخاذ الإجراءات القضائية اللازمة لحماية عقود القروض، وإصلاح قوانين الإفلاس.

3- الإلمام بالقضايا المالية وحماية المستهلك

47- تشمل الجهات التي يمكن أن تستفيد من التمويل الشامل الأسر المنخفضة الدخل والشركات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي أن تلتزم الحكومات بالإنصاف في معاملة هذه الجهات وبحماية مصالحها. وكثيراً ما يكون موقف الشركات الصغرى وأيضا الصغيرة والمتوسطة وموقف العملاء الفقراء ضعيفا، نتيجة لقلة الإلمام بالقضايا المالية. ولذلك، ينبغي وضع سياسات تحثّ المؤسسات المالية على اعتماد الشفافية، وتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية ورفع مستوى الاطّلاع على القضايا المالية، بالإضافة إلى حماية

(25) United Nations Secretary-General’s Special Advocate for Inclusive Finance, *Annual Report 2010*.

المستهلك من الممارسات المالية الضارة. غير أن قلة من البلدان فقط أصدرت تشريعات لحماية المستفيدين من الخدمات المالية. فالبحرين والجمهورية العربية السورية وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر أصدرت قانوناً عاماً لحماية المستهلك. وأما الإشارة الصريحة إلى الخدمات المالية فتقتصر على قانون حماية المستهلك في الجمهورية العربية السورية والكويت. وفي الأردن، تندرج حماية مستهلكي هذه الخدمات المالية ضمن التشريعات الخاصة بالقطاع المالي. وسن التشريعات لا يكفي بحد ذاته لحماية المستهلك، بل يجب تعزيز إنفاذ هذه التشريعات من خلال إنشاء آلية فعالة ومستقلّة لفض النزاعات.

4- تعزيز المنافسة في تقديم الخدمات المالية

48- لم تبلغ أسواق رأس المال في منطقة الإسكوا مستوى التطور اللازم لتؤدي دوراً فاعلاً في تمويل الاقتصاد والأنظمة المالية في منطقة الإسكوا لا تزال في حالة اعتماد شبه مطلق على المصارف التي تتولّى إدارة عمليات الوساطة المالية. ولشدة الاعتماد على المصارف تبعات على المنافسة في تقديم الخدمات المالية[26]. ويجب ألا يقتصر دور الأنظمة المالية على تأمين خدمات الودائع والقروض وتسديد المدفوعات، بل عليها أيضاً العمل على زيادة انفتاح الأسواق المصرفية وتعزيز قدرتها التنافسية، وذلك بهدف تأمين خدمات أفضل بكلفة مالية أقل. وفي هذا الصدد، على الحكومات أن تشجع المؤسسات المالية على اعتماد تقنيات وأساليب جديدة لتقديم الخدمات، ومنها مثلاً الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال. والتطورات التي يشهدها التمويل الإسلامي، تتيح فرصة لتوسيع نطاق الخدمات المالية حسب الشريعة الإسلامية بحيث تشمل شرائح أوسع من المجتمع[27]. ولتحقيق هذه الأهداف، لا بد من تخفيف القيود التنظيمية عن القطاع المالي الإسلامي.

5- وضع سياسات عامة لتطوير التمويل الأصغر

49- في ظل الاهتمام الكبير الذي لقيه التمويل الأصغر خلال الأعوام القليلة الماضية، أنشئ عدد من البرامج لتقديم الخدمات المالية الأساسية للفئات الفقيرة في المجتمع. ومع ذلك، لا تزال هذه الخدمات مرتفعة الكلفة، والفائدة منها محصورة بفئات معينة من السكان. ولتمكين مؤسسات التمويل الأصغر من تخصيص مواردها بكفاءة وتحسين نوعية منتجاتها وابتكار منتجات جديدة، لا بد من العمل بمجموعة مناسبة من السياسات العامة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات أن تعالج الصعوبات على صعيد تنظيم القطاع المالي، من أجل تسهيل رصد المخاطر، وأن تضع آلية لتقييم أثر التمويل الأصغر على الاقتصاد.

6- اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير تمويل مستدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

50- لا يزال القطاع الخاص في بلدان الإسكوا، يفتقر إلى التطور الذي بلغه في مناطق أخرى من العالم، ونسبة بطالة الشباب في المنطقة هي الأعلى في العالم. ومعالجة مشكلة البطالة تتطلب إيجاد 100 مليون

---

(26) Rima Turk Ariss, "Competitive Behavior in Middle East and North Africa Banking Systems." *Quarterly Review of Economics and Finance*, May 2009.

(27) Rima Turk Ariss, "Competitive Conditions in Islamic and Conventional Banking: A Global Perspective". *Review of Financial Economics*, August 2010.

فرصة عمل خلال الأعوام العشرين المقبلة[28]، في منطقة غالبية سكانها هي من الفئة العمرية 24 سنة. ومعظم الشركات في المنطقة هي من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكّل محركاً للنمو الشامل الذي يسهم فيه الجميع ويستفيد منه الجميع. غير أن القيود المالية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة تضعف قدرتها على تلبية احتياجاتها من الموارد اللازمة للتشغيل والاستثمار، وبالتالي تضعف إمكاناتها في المساهمة في تحقيق النمو الشامل وتوليد فرص العمل التي تحتاجهما المنطقة. ولتمكين هذه الشركات من الحصول على الخدمات المالية، لا بد من الالتزام بموجب السياسة العامة بتحديد هدف لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يرفع مع الوقت، وبدعم المصارف الإنمائية، مثل المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية التي تمول أنشطة طويلة الأجل. وتحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر مستقرة ومستدامة للتمويل من أجل تعزيز قدرتها على الصمود في حالات الطوارئ، والاستثمار في التعليم والتدريب، وتحديث أنشطتها الإنتاجية، وتمكينها من الاستمرار، ومن المساهمة في تضييق الفوارق الاجتماعية. وتحصين تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من آثار التقلبات الاقتصادية يؤدي إلى تشجيع الابتكار وتعزيز نمو الإنتاجية على المدى الطويل.

7- جمع البيانات بانتظام حول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

51- يجب اعتماد مقاييس محددة لتقييم مدى حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل. وعندما تقدم هذه الشركات طلبات للمصارف من أجل الحصول على قرض، يطلب منها الموظف المعني عادة تقديم معلومات عن حجمها، ورقم أعمالها، وعدد موظفيها. وقد يكون من المجدي تخزين هذه البيانات وتبادلها مع الجهات الناظمة للقطاع المالي لتقييم حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل مع مرور الوقت. والحكومات قادرة على اتخاذ التدابير اللازمة لجمع البيانات عن التمويل الذي تحصل عليه هذه الشركات وعن طرق استخدامه. وقد يشكل تعزيز الشفافية في تبادل هذه البيانات نقطة الانطلاق لتطوير مصادر بديلة وجديدة لتمويل هذه الشركات، مثل التمويل بالأسهم والتمويل الإسلامي.

8- تعزيز دور الأسواق المالية

52- يقتصر نشاط أسواق رأس المال على تقديم الخدمات المالية، مع أن هذه الأسواق قادرة على أداء دور أكبر في تلبية احتياجات الشركات الكبيرة من التمويل. ويشكّل تطوير منصات ثانوية لتداول سندات وصكوك الشركات شرطاً أساسياً لتعزيز دور هذه الأسواق في تمويل الاقتصاد. كما أن أسواق سندات الشركات قليلة السيولة، الأمر الذي يثني المستثمرين عن دخولها. ولذلك، يجب تطوير هذه الأسواق للسماح للمستثمرين بالانتقال من أسواق الأسهم السريعة الأرباح ولكن الكثيرة التقلب إلى أسواق المال ذات الدخل الثابت ولكن الأكثر استقراراً[29]. وبما أن الشركات الكبيرة لا تعتمد كثيراً على التمويل المصرفي التقليدي، يمكن تخصيص مزيد من موارد المصارف لتمويل الشركات الصغرى وأيضاً الصغيرة والمتوسطة التي هي في حاجة ماسة إلى التمويل. وهكذا يكون باستطاعة المصارف أداء دور أكبر في تمويل الاقتصاد الحقيقي.

---

(28) Lois Stevenson, *Private Sector and Enterprise Development*.

(29) "Middle East Bond Issuance to hit US$30 billion by End of 2010". *Middle East Economic Digest*, 5 November 2010.
